

## هل يشكل الماضي مستقبلاً العلاقات التركية الأميركية

يعترف بترحيل الأيمن وقتلهم في عام 1915 على أيدي الإمبراطورية العثمانية كعمل من أعمال الإبادة الجماعية إلى موجة من الإدانات الغاضبة أو الإشادة المبتهجة اعتماداً على ما يعتقده الشخص أو يشعر به إزاء الأحداث التي وقعت في عام 1915. لكن من الناحية العملية، لا يعني هذا شيئاً يُذكر.

في سوريا سوف يستمر ترامب في حماية المصالح الحيوية للولايات المتحدة لمنع إيران من تشكيل جسر بري لا يمكن تحمله من إيران إلى البحر المتوسط وحدود إسرائيل.

أما في شرق البحر المتوسط ما لم تتورط تركيا في أعمال عنف ضد قبرص أو إسرائيل أو الشركات الأميركية العاملة في الطاقة في شرق البحر المتوسط حول قبرص، فمن المرجح أن يترك ترامب زمام المبادرة إلى الاتحاد الأوروبي.

وفي ما يخص فتح الله غولن وأتباعه ربما لا يزال لدى ترامب بعض المستشارين الذين يدافعون عن احترام طلب تسليم رجل الدين الإسلامي المقيم في الولايات المتحدة، بغض النظر عن الأدلة غير الكافية المقدمة حتى الآن من أنقرة لإثبات تورط غولن في محاولة انقلاب فاشلة في عام 2016. لكن، وزير العدل الأميركي وليام بار ليس الشخص الذي يمكن أن يوافق على اللاتفاف على القانون ليناسب المصالح السياسية للرئيس.

وبشأن حلف الناتو قد يدعو بعض المنتقدين في واشنطن إلى طرد تركيا منه، لكن مثل هذه الدعوات ستذهب أراج الرياح. ويبدو أن ترامب قرر أن حلف الناتو مفيد للولايات المتحدة، وبالتالي لم يعد يعامله بازدراء.

### الرئيس التركي رجب طيب أردوغان نجح في قيادة العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا مستغلاً إعجاب ترامب الشخصي به

بعد أن قررت تركيا أن تتحول إلى روسيا لشراء نظام دفاع جوي لأن الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما قرر عدم بيع صواريخ باتريوت إلى تركيا، دون أن يهتم بفقدان مشاركتها في البرنامج الذي تقوده الولايات المتحدة لبناء طائرات مقاتلة من طراز إف - 35، يولي ترامب اهتماماً لحصول تركيا على نظام أس - 400 الروسي أقل بكثير من مجلس الشيوخ الأميركي. وتجدر الإشارة إلى أن فاتورة تمويل الدفاع الأميركي لعام 2020 التي تمت الموافقة عليها الأسبوع الماضي تتضمن أموالاً للتخزين طويل الأجل لما يصل إلى ست طائرات من طراز أف - 35 مخصصة لتركيا، بالإضافة إلى دعوة لترامب لفرض عقوبات اقتصادية بموجب قانون معاقبة خصوم أميركا من خلال العقوبات. من الواضح أن الكونغرس الأميركي مستعد للضغط لوضع نهاية لمشاركة تركيا في برنامج الطائرات المقاتلة أف - 35.

باختصار، نجح أردوغان في قيادة العلاقات بين التركية الأميركية بمساعدة إعجاب ترامب الشخصي به وتركيز ترامب على أصوات بعض المستشارين المؤثرين الذين ينظرون إلى سوء إدارة أردوغان على أنه تحدٍ مؤقت يجب التغاضي عنه لاستمرار مصالح واشنطن مع حليف جيو-استراتيجي. أي مراجعة لمغامرات أردوغان في سوريا أو ليبيا أو شرق البحر المتوسط أو أي مكان آخر أثناء سعيه لتشتيت انتباه الجمهور التركي عن الوضع الاقتصادي الحالي يجب أن تأتي من الداخل وليس من الخارج.



علاقات تضبطها المصالح

إدوارد جيب ستافورد  
كاتب في موقع  
أحوال تركية

وصلت العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا خلال العام الماضي إلى مستويات من التوتر ترقى إلى الأزمات. ومع ذلك، من الناحية العملية، فهي ليست الآن أسوأ بكثير مما كانت عليه خلال السنوات القليلة الماضية. ويعكس هذا جزئياً عدم قدرة أو عدم رغبة الرئيس الأميركي دونالد ترامب في التعامل مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان كما يتوقع المرء من رئيس أميركي تعرض بشكل متكرر للإجراج من نظيره التركي.

هل سيستمر هذا الوضع في العام المقبل عندما يحاول أردوغان الدفع باتجاه خارجية لتشتيت انتباه الناخبين الأتراك عن وضعهم الاقتصادي الصعب؟ هل قرر ترامب أن تركيا في عهد أردوغان ضرورية جداً لاستراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ولا سيما في مواجهة إيران، حتى أنه سيواصل حماية أردوغان من غضب أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي الذين يخططون لاتخاذ إجراءات بهدف فرض عقوبات؟

أولاً، يعني ترامب ما يقوله إزاء وضع أميركا أولاً، بإمكانك فقط أن تسأل المقاتلين الأكراد في شمال سوريا عما يحدث عندما يقرر ترامب بأن المصلحة القومية الأميركية، كما يراها، لا يخدمها استمرار العلاقات معهم. ويتمثل الخطر الذي يواجهه الولايات المتحدة في أن أميركا أولاً تصبح أميركا وحدها. قد يرغب ترامب في التشاور مع وزير خارجية أردوغان ورئيس الوزراء السابق أحمد داود أوغلو إذ أنه يعرف جيداً كيف يمكن أن يؤدي سعي دولة ما لتحقيق مصالحها دون اعتبار للتأثير على الجيران إلى شبه عزلة.

ثانياً، تفسير ترامب هذا أميركا أولاً لا يهتم تقريباً بوضع حقوق الإنسان في دول أخرى بما في ذلك شركاء حلف شمال الأطلسي (الناتو). وفي حين يواجه الصحافيون والأكاديميون وغيرهم في تركيا ومصر والمملكة العربية السعودية وروسيا وأماكن أخرى من العالم درجات متفاوتة من الاضطهاد أو ما هو أسوأ من ذلك، فإنهم يعملون جميعاً أن الولايات المتحدة في ظل إدارة ترامب لن تضغط على أي من دولها لوقف الخطف العسكري لنظام دمشق ولروسيا. ويرى الخبراء أن الموقف الأخير الذي صدر عن الرئيس ترامب بشأن الحرب في سوريا ما زال دون المستوى الذي يجب على دولة عظمى مثل الولايات المتحدة أن تتخذه بشأن كارثة إنسانية كذلك التي تجري في سوريا.

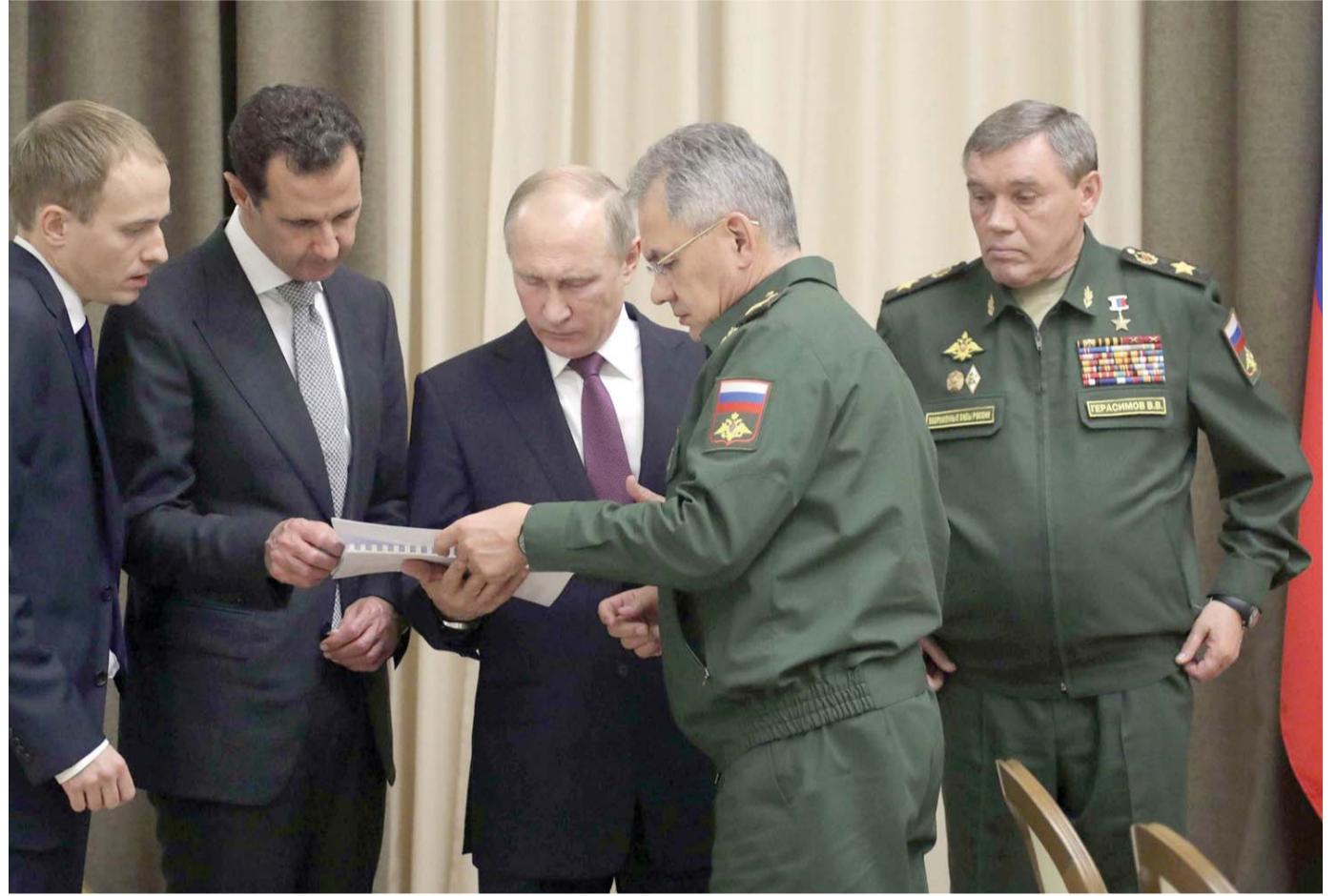
دعا الرئيس الأميركي دونالد ترامب، الخميس، حكومات موسكو ودمشق وطهران إلى وقف العنف في محافظة إدلب في سوريا. وقال ترامب إن «روسيا وسوريا وإيران تقتل، أو في طريقها إلى قتل الآلاف» من المدنيين في المحافظة الواقعة في شمال غربي سوريا، مضيفاً «لا تفعلوا ذلك».

وتعتبر بعض المصادر الأميركية أن قانون قيصر يصب داخل مقاربة أميركية خاطئة قد تعتبر أن فرض العقوبات بات متزايد لإعادة انتخابه بسبب الانقسامات بين خصومه السياسيين، يمكننا أن نتوقع منه أن يواصل صنع قرارات في السياسة الخارجية متهورة.

بالنسبة إلى تركيا، فإن هذا يعني أن فترة السنتين ونصف السنة الماضية من التفاعلات مع ترامب تمثل نمودجا للتعامل معه ومع الولايات المتحدة في المستقبل. إن القضايا التي كدرت صفو العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا قد تثار أو لا تثار مرة أخرى في المستقبل. وأدى تصويت الكونغرس على قرار مقولته للمؤرخ فيودور وايت حول «قانون العواقب غير المقصودة» لسياسة العقوبات. وتعتبر المصادر أن من شأن القانون أن يزيد من ارتباط السكان بالحكومة في سوريا ويؤجل وربما يقضي نهائياً على فرص الإصلاح الممكنة والمحتملة داخل منظومة دمشق. وتتخوف هذه المصادر من أن ترفع العقوبات ولا تخفض مستوى الأخطار التي تتعرض لها إسرائيل وأوروبا وشركاء الولايات المتحدة الإقليمية. وترى المصادر أن العقوبات تعزز نفوذ إيران في سوريا والمنطقة، بحيث يصبح اعتماد سوريا على الدعم الضعيف الذي تقدمه طهران أكثر أهمية في غياب توفر بدائل إقليمية ودولية أخرى.

## قانون قيصر ظاهره سوري وباطنه مستهدف لموسكو وطهران

خطوة جديدة تكشف حدة التخبط الأميركي في التعامل مع الأزمة السورية



قانون يضع حدا لروسيا

قيصر من خلال رسائله السياسية أن تعود روسيا إلى الالتزام بالشروط والمعايير الدولية المخصوص عليها في قرارات الأمم المتحدة كما في مرجعيات العملية السياسية في جنيف.

غير أن بعض الخبراء في الشؤون الأميركية يتحفظون على القانون بصفته يشكل جانباً انفعالياً وليس مدروساً في التعامل مع الحالة السورية، كما أنه لا يشكل حتى الآن أي ضغط لوقف الخطف العسكري لنظام دمشق ولروسيا. ويرى الخبراء أن الموقف الأخير الذي صدر عن الرئيس ترامب بشأن الحرب في سوريا ما زال دون المستوى الذي يجب على دولة عظمى مثل الولايات المتحدة أن تتخذه بشأن كارثة إنسانية كذلك التي تجري في سوريا.

دعا الرئيس الأميركي دونالد ترامب، الخميس، حكومات موسكو ودمشق وطهران إلى وقف العنف في محافظة إدلب في سوريا. وقال ترامب إن «روسيا وسوريا وإيران تقتل، أو في طريقها إلى قتل الآلاف» من المدنيين في المحافظة الواقعة في شمال غربي سوريا، مضيفاً «لا تفعلوا ذلك».

وتعتبر بعض المصادر الأميركية أن قانون قيصر يصب داخل مقاربة أميركية خاطئة قد تعتبر أن فرض العقوبات بات متزايد لإعادة انتخابه بسبب الانقسامات بين خصومه السياسيين، يمكننا أن نتوقع منه أن يواصل صنع قرارات في السياسة الخارجية متهورة.

بالنسبة إلى تركيا، فإن هذا يعني أن فترة السنتين ونصف السنة الماضية من التفاعلات مع ترامب تمثل نمودجا للتعامل معه ومع الولايات المتحدة في المستقبل. إن القضايا التي كدرت صفو العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا قد تثار أو لا تثار مرة أخرى في المستقبل. وأدى تصويت الكونغرس على قرار مقولته للمؤرخ فيودور وايت حول «قانون العواقب غير المقصودة» لسياسة العقوبات. وتعتبر المصادر أن من شأن القانون أن يزيد من ارتباط السكان بالحكومة في سوريا ويؤجل وربما يقضي نهائياً على فرص الإصلاح الممكنة والمحتملة داخل منظومة دمشق. وتتخوف هذه المصادر من أن ترفع العقوبات ولا تخفض مستوى الأخطار التي تتعرض لها إسرائيل وأوروبا وشركاء الولايات المتحدة الإقليمية. وترى المصادر أن العقوبات تعزز نفوذ إيران في سوريا والمنطقة، بحيث يصبح اعتماد سوريا على الدعم الضعيف الذي تقدمه طهران أكثر أهمية في غياب توفر بدائل إقليمية ودولية أخرى.

تلوحان به من فرض للأمر الواقع بسبب الانتصارات العسكرية التي حققتها قوات الجيش السوري التابعة للنظام بدعم من الميليشيات التابعة لإيران بغطاء جوي ناري كثيف من قبل سلاح الجو الروسي، ولتعزيز تكبير الأطراف المخترطة في الشأن السوري أن مسألة تعويم نظام دمشق ورئيسه لن تكون نتيجة حتمية لآلات الخيار العسكري في سوريا. كما يدعم القانون الأميركي صندوق النقد والبنك الدوليين، ومنع تنفيذ أي مبادرات خاصة ومشروعة في عادية تشارك فيها المعارضة كشرط لأي انخراط أوروبي في تمويل إعادة إعمار سوريا وإعادة اللاجئين. ويفرض قانون

العملية شلل كاملة تصيب الاقتصاد السوري عن طريق فصله بشكل صارم عن أي مؤسسة نقدية دولية، ولا سيما صندوق النقد والبنك الدوليين، ومنع تنفيذ أي مبادرات خاصة ومشروعة في عادية تشارك فيها المعارضة كشرط لأي انخراط أوروبي في تمويل إعادة إعمار سوريا وإعادة اللاجئين. ويفرض قانون

العملية شلل كاملة تصيب الاقتصاد السوري عن طريق فصله بشكل صارم عن أي مؤسسة نقدية دولية، ولا سيما صندوق النقد والبنك الدوليين، ومنع تنفيذ أي مبادرات خاصة ومشروعة في عادية تشارك فيها المعارضة كشرط لأي انخراط أوروبي في تمويل إعادة إعمار سوريا وإعادة اللاجئين. ويفرض قانون

وأوضح الموقع أنه بينما توشك الحرب في سوريا على الانتهاء، ثمة أسئلة تبرز على السطح بشكل سريع حول مدى قدرة حكومة دمشق على إرساء السلام، وما يعنيه ذلك بالنسبة إلى نفوذ حلفائها الذين ساعدوا في الوصول إلى تلك المرحلة.

غير أن قانون العقوبات الأميركي الجديد ضد النظام السوري وشركائه يرسل إشارة سياسية مصدرها واشنطن لها مغايل دولية عامة من شأنها منع سوريا من تطبيع علاقاتها مع دول العالم، بما في ذلك منعها من استعادة عضويتها داخل جامعة الدول العربية.

ويستنتج المراقبون جمود جهود التطبيع التي ظهرت لراب الصدع في العلاقات الخليجية السورية كما لإعادة سوريا إلى النظام العربي الإقليمي. ويعود هذا الجمود إلى عدم إعطاء دمشق أي إشارات تفيد عن عزمها التخلي عن النفوذ الإيراني على نحو يبعد العرب عن خيار التطبيع مع دولة تحولت إلى ذراع من أذرع إيران في المنطقة، كما يعود إلى التزام المجموعتين الخليجية والعربية بالقانون الدولي بشأن سوريا، وبالتالي ضرورة أن تنفذ دمشق قرار مجلس الأمن رقم 2254 الذي يرسم خارطة طريق لعملية سياسية كاملة في سوريا. ويرى محللون في الشؤون السورية أن قانون قيصر جاء ليضع حدا لما كانت دمشق وموسكو

اعتبرت مصادر أميركية أن قانون قيصر الذي اعتمده الولايات المتحدة بشأن الوضع في سوريا يعبر عن أحد ملامح السياسة الأميركية في سوريا، ولو أن التخبط لا يزال يحيط بالمقاربة التي تعتمدها واشنطن في تعاملها مع الملف السوري مقارنة بما يجري على أرض الواقع، حيث تبدو موسكو المسكة الوحيدة بخيوط اللعبة.

واشنطن - صادق مجلس الشيوخ الأميركي، على قانون «قيصر لحماية المدنيين السوريين» والذي ينص على فرض عقوبات على النظام السوري، وكل من يدعم النظام السوري مالياً أو عينياً أو تكنولوجياً، وقد صوت لصالح مشروع القانون 86 نائباً مقابل رفض 8 في المجلس الذي يسيطر عليه الجمهوريون، كما أن الرئيس دونالد ترامب وقع على القانون، أي أنه دخل حيز التطبيق والتنفيذ.

وعلى الرغم من أن القانون حظي برعاية تشريعية إلا أن الولايات المتحدة تحتاج إلى توضيح مواقفها واستراتيجياتها في سوريا، حيث تبدو مزاجية مرتبكة مقارنة باستراتيجيات دول مثل روسيا وتركيا وإيران في هذا البلد.

والقانون الأميركي الذي استخدم اسم قيصر على اسم شخص قام سرا بتوقيف أعمال التعذيب التي قام بها النظام السوري، يسعى إلى حماية المدنيين السوريين. ويهدف القانون إلى تحميل الرئيس السوري بشار الأسد وحلفائه الروس والإيرانيين مسؤولية جرائم الحرب في سوريا.

ويقول مراقبون إن قانون قيصر ظاهره سوري الأهداف لكن مضمونه يستهدف كل دول العالم، أي تلك المخترطة حالياً، ولا سيما اقتصادياً، في شؤون سوريا، أو تلك التي تفكر لاحقاً بالانخراط في أي عمليات مالية أو اقتصادية في سوريا.

ويرى هؤلاء أن القانون يضع حدا لطموحات موسكو وطهران ودمشق في إقناع العالم، ولا سيما دول الاتحاد الأوروبي، في الانضمام إلى دعوات تمويل إعادة الإعمار في هذا البلد. ويعتبر المراقبون أن واشنطن حاصرت من خلال هذا القانون مسارات التسوية التي ترسم روسيا مساراتها، سواء من خلال الشق العسكري أو من خلال عملية سياسية بدأت تظهر أعراضها بصعوبة منذ إنشاء اللجنة الدستورية.

ضمن هذا الإطار، فإن القانون «يطبق العقوبات على أولئك الذين يقدمون الدعم إلى الجهود العسكرية لنظام الأسد في الحرب الأهلية السورية»، ويستهدف الشركات الأجنبية إذا بدأت العمل في سوريا. ويعتبر خبراء في الاقتصاد أن قانون قيصر يؤسس